مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

اتفاق بغداد ـ أربيل:
مرتكزاته وانعكاساته الاقتصادية

د. صلاح نوري عبد الحسن

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

اتفاق بغداد - أربيل: مرتكزاته وانعكاساته الاقتصادية

د. صلاح نوري عبد الحسن *

I. الملخص:

- يعودُ الخلاف بين بغداد وأربيل في إدارة الموارد الطبيعية إلى النصوص الدستورية المتعلقة بإدارة النفط والغاز والتي تعدُّ من أكثر النصوص تعقيداً؛ بسبب عدم صياغتها بصورة مهنية. فهي لم تكن واضحة في موضوع ملكية الشعب وملكية الدولة العراقية.
- في الدول التي تعتمد نهجاً اقتصادياً ريعياً مثل العراق لا يتم منح صلاحيات قانونية أو دستورية للأقاليم ببيع الموارد الطبيعية بصورة منفردة؛ لأنَّ هذا الأمر سيخلق تفاوت طبقي بين أبناء البلد الواحد بسبب تركّز الموارد الطبيعية في أماكن جغرافية محددة.
- حكومة إقليم كردستان لن تدير ملف النفط بصورة أحادية وفقاً للاتفاق، وإنّما يتم من خلال شركة تسويق النفط «سومو».
- سيعجل القرار من مصلحة الأطراف على الاتفاق على الموازنات السنوية واستمرارية تدفق الموارد المالية إلى الإقليم وأيضاً قدرة الإقليم من بيع النفط بسعر السوق الدولي بعيداً عن التفضيل في الأسعار والبيع بأقل من سعر السوق.
- التقدّم المحرز من هذه الاتفاقية سيُلهم صُناع القرار في الحكومتين للمضي قدماً من خلال تضمين المزيد من إجراءات الاتفاق حول القضايا المعلّقة.
- سيكون لدى الحكومة المركزية وبالتحديد البنك المركزي العراقي القدرة على تتبّع مبيعات النفط المصدّر من الإقليم إلى الأسواق الدولية، إضافة إلى أنَّ أرصدة الإقليم المالية ستكون مقيّدة في حسابات البنك المركزي العراقي.
- يتوقف الاتفاق على الإرادة السياسية لأطراف الاتفاق ومدى الرغبة والقدرة على صمود ذلك الاتفاق لأطول فترة زمنية ممكنة، فالاختبار الحقيقي لطرفي الاتفاق سيكون في تنفيذ بنود ذلك الاتفاق بصورة سليمة.

* الجامعة العراقية.

II. المقدمة:

يحظى الاتفاق بشأن تصدير النفط بين بغداد وأربيل بأهمية متزايدة في السياسات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، وقد يؤسس ذلك الاتفاق إلى بروز مرحلة جديدة في العلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد، وحكومة إقليم كردستان في أربيل، وذلك من خلال إنتاج نمط مميّز للعلاقات الاقتصادية والمالية يكون أساسها التفاهم وفقاً للمتطلبات التنموية في بغداد وأربيل.

فأهمية ذلك الاتفاق تأتي كونه أول اتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم منذ عشرين عاماً يؤطّر العلاقات الاقتصادية والمالية، ويضع حدوداً لصلاحيات كل طرف وفقاً للدستور العراقي الدائم لعام 2005، وإن كانت تلك الحدود تتعلق بالأمور الاقتصادية والمالية فحسب، وبالرغم من وصف ذلك الاتفاق بالمؤقت من قبل الأطراف الموقّعة عليه لحين إقرار قانون النفط والغاز، إلا أنَّ ذلك لا يزيل صفة الأهمية عن الاتفاق كونه يأتي في أجواء توافقية ناتجة عن تصوّر مشترك لطرفي العلاقة عن أهمية إقرار قانون النفط والغاز ليكون حجر الزاوية في حلّ الخلافات بين الطرفين، ممَّا سيعزز من قيمة ذلك الاتفاق، ويحث أطرافه بالعمل على تطويره ليشمل محاور أخرى هي محل خلاف بين بغداد وأربيل.

III. مرتكزات الاتفاق:

يعدُّ موضوع إدارة الثروات الطبيعية ومنها النفط والغاز من المواضيع الخلافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول العقود النفطية التي تقوم حكومة الإقليم بتوقعيها، وآلية تصدير النفط، إذ ترى الحكومة المركزية أنَّ تلك العقود، وعملية تصدير النفط بصورة منفردة من قبل الإقليم دون التنسيق مع الحكومة المركزية يعدُّ إجراءً غير دستوري، استناداً إلى المادتين (111,112) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005، في حين ظلّت حكومة إقليم كردستان متمسكة باستغلال هذه الثروات من جانب واحد بعيداً عن السلطة في بغداد[1]، وفي الواقع أنَّ هذه الخلافات تعود جذورها إلى قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، الذي أكّد على التشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم فيما يتعلق بإدارة الثروات الطبيعية ثم امتد هذا الخلاف إلى الدستور النافذ.

1 . زياد خلف نزال، ظافر أحمد منديل، الآليات الدستورية الناجعة لحل الإشكاليات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية، بغداد، المجلد 2، العدد 1، 2202، ص 642.

كما أنَّ النصوص الدستورية المتعلقة بإدارة النفط والغاز تعدُّ من أكثر النصوص تعقيداً؛ بسبب عدم صياغتها بصورة مهنية بحيث تكون أكثر وضوحاً، إذ جعلت هذه النصوص النفط والغاز ملكاً للشعب العراقي، ولم تجعله ملكاً للدولة ممَّا أثار الكثير من الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، ووفقاً لذلك النص الدستوري فإنَّ الإقليم يرى أحقيته بإدارة ملف الثروة النفطية داخل الإقليم باعتبارها ملكاً للإقليم كما جاء في النص الدستوري في حين أن ذلك الإجراء يعدُّ خرقاً لسيادة الدولة والمساس بها، إنَّ من أهم ما يثير الخلاف حول هذا الموضوع عدم وجود قانون اتحادي للنفط والغاز لغرض معالجة الفراغ التشريعي وحل الإشكاليات والخلافات التي تُثار بين حين وآخر بين بغداد وأربيل، وكذلك لحماية الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة[2].

فضلاً عن ذلك، فإنَّ هناك خلاف ما بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان حول تصدير النفط وعقد الاتفاقيات مع الشركات المستثمرة في القطّاع النفطي، فمثل هكذا اتفاقيات تتعلق بسيادة الدولة، فالثروات تعود ملكيتها للشعب العراقي، وعليه فالقضايا السيادية يجب أن ترتبط بالحكومة المركزية فحسب، وخلاف ذلك سيكون هناك انتهاك للدستور[3].

وقد أقدمت حكومة إقليم كردستان على إبرام العديد من العقود النفطية مع شركات أجنبية دون موافقة الحكومة المركزية، إذ كان على حكومة الإقليم استحصال موافقة الحكومة المركزية على إبرام تلك العقود كونها عقود سيادية[4].

وبالتالي وبقدر تعلّق الموضوع بإدارة النفط والغاز تُثار العديد من المشكلات داخل الدولة العراقية لكون أنَّ إيراداتها عالية وهي ملك لمواطني الدولة في جميع الأقاليم والمحافظات، وهذا ما أكدته المادة (111) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005، «فعملية توزيع الإيرادات الناجمة عن بيع النفط والغاز داخل الدولة الفيدرالية بصورة متساوية أمر لا يمكن تحقيقه إذا ما قامت الحكومات المحلية بالاستحواذ على هذه الإيرادات؛ بسبب التفاوت الهائل في هذه الإيرادات بين الأقاليم والمحافظات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يمكن إبقاء جزء من هذه الإيرادات للولايات»[5].

2 . المصدر نفسه، ص 642.

3. ياسين كريم محمد، الخلافات والإشكاليات الدستورية والقانونية في استغلال وتوزيع الثروات الطبيعية بين حكومة المركز والإقليم في العراق، مجلة القانون المقارن، كلية القانون، جامعة ذي قار، العدد 96، 7102، ص 35.

4 . زياد خلف نزال، ظافر أحمد منديل، مصدر سبق ذكره، ص 742.

5 . جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ترجمة: مها تكلا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، ط1، 7002، ص 92.

أما في الحالة العراقية، فإنَّ الأوضاع تختلف تماماً، فلا يمكن للحكومة الاتحادية أن تسمح للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بالسيطرة والاستحواذ على الثروات الطبيعية فضلاً عن أدارتها؛ وذلك بسبب تركّز تلك الثروات الطبيعية في مناطق معينة دون غيرها.

إنَّ عملية إدارة ملف الثروات الطبيعية يجب أن يكون من اختصاصات السلطات المركزية حصرياً حسب ما نصّ عليه الدستور العراقي الدائم لعام 2005، وبالتالي يجب أن تكون إدارة ذلك القطّاع الحيوي بيد الحكومة المركزية كونها ممثلة للشعب، وهذا ما أكدته المحكمة الاتحادية في قرارها الصادر في 15 شباط من عام 2022، والقاضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز الصادر من برلمان إقليم كردستان، والغائه لمخالفته أحكام المواد الدستورية، فضلاً عن إلزام حكومة الإقليم بتسليم الإنتاج النفطي إلى الحكومة الاتحادية، وتمكينها من استعمال صلاحيتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره، وإلزام حكومة إقليم كوردستان بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في الإقليم إلى الحكومة الاتحادية، وقد تبع ذلك القرار من المحكمة الاتحادية قراراً آخر يقضي بعدم دستورية القرارات الصادرة من قبل الحكومة العراقية في عامي (2021 و2022) بشأن تحويل الأموال إلى حكومة إقليم كردستان، فضلاً عن تلك العوامل الداخلية التي تقف حائلاً دون قيام سلطات إقليم كردستان بإدارة ملف الثروات الطبيعية بصورة منفردة، كانت هناك عوامل خارجية متمثلة بقرار محكمة التحكيم الدولية في باريس التي أصدرت قرارها بإيقاف تصدير النفط عبر خط الأنابيب إلى ميناء جيهان في تركيا من حقول نفط كردستان النفطية إلى ميناء جيهان التركي بتاريخ 25 آذار من العام 2023، وفقاً لشكوى مقدمة من قبل الحكومة العراقية.

وعلى هذا الأساس جاء توقيع الحكومة المركزية في بغداد مع حكومة إقليم كردستان، بتاريخ 4 نيسان من عام 2023 اتفاقاً وُضع من خلال بعض التفاهمات المبدئية التي تُتيح استئناف تصدير نفط إقليم كردستان عبر ميناء جيهان التركي، في تسوية تعدّ مؤقتة للخلاف بين الطرفين، والذي أخذ بعداً زمنياً طويلاً؛ بسبب التجاذبات السياسية ذات الطبيعة الاقتصادية.

ووفقاً للاتفاق الذي وقع في بغداد بحضور رئيس الحكومة العراقية السيد محمد شياع السوداني ورئيس حكومة إقليم كردستان السيد مسرور بارزاني، يجب أن تجري مبيعات نفط إقليم كردستان عبر شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، وهذا يعني أنّ حكومة إقليم كردستان لن تدير بعد اليوم ملف النفط بصورة أحادية، كما ينصّ الاتفاق على إيداع الإيرادات الكلية للنفط المصدّر

من حقول إقليم كردستان في حساب مصرفي لحكومة الإقليم لدى البنك المركزي العراقي أو أحد المصارف المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، كذلك ينصّ الاتفاق على استحداث منصب معاون للمدير العام لشركة تسويق النفط العراقية (سومو)، على أن ترشح حكومة إقليم كردستان الاسم الذي سيشغل هذا المنصب المستحدث، وكذلك العمل على تشكيل لجنة مؤقتة من أربعة أعضاء من وزارة النفط وشركة تسويق النفط العراقية (سومو) ووزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان مهمتها الأساسية تكون التفاوض على بيع نفط الإقليم وفق آليات البيع الخاصة بشركة «سومو»، بشرط معرفة المستفيد النهائي[6].

IV. الانعكاسات الاقتصادية للاتفاق:

يمثل توقيع الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن صادرات النفط، تتويجاً لعدة مراحل من المفاوضات، وسيكون لذلك الاتفاق العديد من النتائج المرحلية سواء على المستوى الاقتصادي أم المالي، لا سيَّما أن ذلك الاتفاق قد جاء في مرحلة حساسة شهدتها العلاقة بين المركز والإقليم.

الاتفاق سيكون مفتاحاً للولوج إلى حل القضايا الخلافية العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بما في ذلك حصة إقليم كردستان في الموازنة العامة، فحصة إقليم كردستان من الموازنة العامة لعام 2023، ستكون (12,67%)، بعد طرح النفقات السيادية والحاكمة، والتي تقدر بحوالي (16,609) تريليون دينار أي ما يعادل) 11) مليار دولار، ودخل ضمن النفقات السيادية كلفة نقل النفط الخام المصدّر عبر الإقليم البالغ) 1,428(تريليون دينار وكلفة الإنتاج والتصدير لنفط الإقليم (2,448(تريليون دينار، فالاتّفاق يمنح بغداد القدرة على الاطلاع على قطّاع النفط في إقليم كردستان، حتى لو كان الأمر يتعلق بجانب المبيعات فحسب، بالمقابل فإنَّ أربيل ستكون لها القدرة على زيادة دخلها من خلال التوقّف عن منح تخفيضات كبيرة على مبيعاتها كما كانت تفعل سابقاً، فضلاً عن تأمين انسيابية تدفق تمويل رواتب موظفي إقليم كردستان من قبل الحكومة المركزية، مقابل ذلك سيتيح الاتفاق بين بغداد وأربيل إلى سرعة إقرار الموازنة العامة للبلاد، وبالتالي، الحصول على حصة من النفقات الاتحادية للإقليم من تلك الموازنة[1].

6 . شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: ra/moc.42ecnarf.www//:sptth

وبحسب السعر الذي حدده مشروع قانون الموازنة العراقي لعام 2023، (70) دولاراً لبرميل النفط، فإنَّ لجنة النفط والغاز البرلمانية العراقية تتوقع أن يكون هناك فائض في الموازنة التشغيلية لحكومة الإقليم، بعد إضافة قرابة ربع حصة الإقليم من الموازنة العامة من قبل الحكومة المركزية، وبذلك ستحقق حكومة الإقليم فائضاً مالياً مناسباً لمصلحة مشاريعها الاستثمارية، فحكومة إقليم كردستان بحاجة ماسّة إلى فترة من الراحة الاقتصادية، بعد سنوات من الصِراع الاقتصادي مع الحكومة المركزية، وإن كانت بشروط غير مثالية بالنسبة لسلطات إقليم كردستان، لأنَّ تلك الاشتراطات تتضمن مراقبة ومشاركة من قبل السلطة المركزية على مواردها المالية ونشاطها الاقتصادي، لأنها تخطط بشكل استراتيجي للنهوض باقتصادها المحلي، فضلاً عن ذلك، فإنَّ إقليم كردستان يخطط بصورة جدّية لخلق قطّاع للغاز يكون على الأقل مساوياً بحجمه وموارده ودوره في تثبيت موقع إقليم كردستان بالقطّاع النفطي، وهذا الأمر من الصعوبة أن يكون من دون توافق مع الحكومة المركزية، وبوجود قانون واضح للنفط والغاز[7].

وبالرغم من وصف هذا الاتفاق بالمؤقت من قبل رئيس الحكومة العراقية لحين تشريع قانون النفط والغاز، إلا أنَّ ذلك الاتفاق يعمل على معالجة أغلب المشكلات العالقة بين أربيل وبغداد، لا سيَّما بما يتعلق بالجانب الاقتصادي منها، فقانون الموازنة العامة سيتضمن آليات توزيع الموارد على محافظات العراق كافة، ومنها إقليم كردستان فضلاً عن أن ذلك الاتفاق سيتيح الفرصة وبصورة كبيرة لتشريع قانون النفط والغاز، والذي سيعالج بدوره مكامن الخلل التي رافقت هذا الملف منذ إقرار الدستور العراقي الدائم لعام 2005[8].

ونلاحظ من الجدول أدناه مقدار كميات النفط المصدّر وسعر برميل النفط، والتي قام إقليم كردستان بتصديرها في الربع الأخير من عام 2022.

7.شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: sptth://:www.rarahanna.moc/ymonoce/lio/249651/

8 . صحيفة القدس العربي، لندن، العدد 64901، 5 نيسان 3202، ص 2.

جدول 1: كميات النفط المصدّرة من قبل إقليم كردستان في الربع الأخير من عام 2022

الأشهر	تشرين الأول 2022	تشرين الثاني 2022	كانون الأول 2022	المجموع
إجمالي المبيعات الشهري	11,834,772	9,732,811	13,398,471	34,966,054
معدل سعر البيع	74,57	72,224	62,950	-

source: Kurdistan Regional Government of Iraq Oil production export, consumption and revenue for the period 1 October 2022 to 31 December 2022, 11 February 2023 Deloitte, p4.

وبالرغم من تفاوت الإنتاج النفطي في إقليم كردستان بين فترة وأخرى كما نلاحظ في الجدول أعلاه، وذلك لمجموعة من العوامل المؤثرة مثل: الكميات المنتجة والمخزنة وحجم الطلب على الاستهلاك المحلي والعالمي على مستويات الاستعمال التشغيلي في حقول النفط، والكميات المهدرة خلال عمليات التكرير، وإعادة المعالجة، إلا أنَّ معدل القدرة التصديرية للنفط من المنافذ الحدودية لإقليم كردستان تبلغ (152) مليون برميل سنوياً[9].

جدول 2. مقدار الإيرادات من العوائد النفطية وسعر برميل النفط في الربع الأخير من عام 2022 للدولة العراقية

الشهر	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	المجموع
مجموع المبيعات الشهرية	9,28مليار دولار	8,18 مليار دولار	7,6 مليار دولار	25,06 مليار دولار
معدل سعر البيع للبرميل الواحد	64 دولار	73 دولار	88,53 دولار	-

المصدر: شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي: https://www.somooil.gov.iq/exports

9. المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت على الرابط الآتي:
https://gov.krd/media/4007/krg-oil-gas-sector-frequently-asked-questions

أما الإنتاج النفطي على مستوى الدولة العراقية ما عدا إقليم كردستان، وبحسب شركة التسويق النفطي (سومو) فقد بلغ (97,65) مليون برميل من النفط الخام في شهر آذار من عام 2023، بمعدل تصدير يومي (3,255) مليون برميل يومياً، وبسعر بيع (73,37) دولار[10]، أما في الربع الأخير من عام 2022، فقد بلغت الكميات المصدّرة من النفط العراقي (25,6) مليار دولار بواقع تصدير (307,97) مليون برميل مقابل (296,64) مليون برميل في العام الماضي[11]، إنَّ عدم تبويب إيرادات الإقليم النفطية ضمن الإيرادات العامة قد كلف الموازنة العامة للدولة العراقية خسائر بحدود 30 إلى 35 مليون دولار يومياً، أي نحو مليار دولار شهرياً من إيرادات الدولة، وبالتالي، فإنَّ إعادة تبويب تلك الصادرات النفطية ضمن الإيرادات الحكومية وفقاً للاتفاق المبرم بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية سيُسهم في تعظيم الموارد للدولة وتخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للبلاد[12]، والجدول (3) يبين مقدار الإيرادات من العوائد النفطية وسعر برميل النفط في الربع الأخير من عام 2022، بالنسبة للدولة العراقية باستثناء إقليم كردستان.

جدول (3) الأهمية النسبية للقطّاعات الإنتاجية في الدولة العراقية لعامي 2022-2021

الإيرادات	الربع الأخير من عام 2021	الربع الأخير من عام 2022	معدل النمو%	نسبة المساهمة
الإيرادات النفطية	30،155،468	45,305,717	50,24	96,07
الضرائب على الدخول والثروات	310,114	760,640	145,27	1.61
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	244,542	253,090	3.5	0,54
الرسوم	289,185	289,514	0,12	0,61
حصة الموازنة من أرباح القطّاع العام	145,642	107,555	26,15-	0.23

10 . شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت على الرابط الآتي: stropxe/qi.vog.lioomos.www//:sptth

11. المصدر نفسه.

12 . صحيفة العرب، لندن، العدد 23721، 2 نيسان 3202، ص 1.

الإيرادات الرأسمالية	17,814	40,148	125,37	0,09
الإيرادات التحويلية	226,046	125,867	44,32-	0,27
إيرادات أُخرى	204,925	247,616	34,01	0,58
المجموع	31,593,763	47,157,174	49,26	100

المصدر: التقرير الاقتصادي الفصلي للفصل الثالث 2022، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي، ص 20.

وكما نلاحظ من خلال الجدول (3)، إنَّ الأهمية النسبية للإنتاج النفطي جعلته يتسيّد على إجمالي الإيرادات الأخرى، في الوقت الذي تشكل جميع أنواع الإيرادات الأخرى أقل من (5%) مما يضعف قوة السياسة المالية كأداة ساندة للسياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية والمحافظة على الاحتياطات الأجنبية، فقد كان لاعتماد الدولة العراقية على النفط أثره الكبير على الواردات الاقتصادية في البلاد، فعلى امتداد العقود الماضية، وبالرغم من التقلبات في أسعار النفط هيمن قطّاع النفط والغاز في العراق على كامل القطّاعات الإنتاجية الأخرى، ويشكل الاتفاق الأخير بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان حول تفاهمات تصدير النفط نقطة مهمة لتعظيم الإيرادات النفطية، وبالتالي، فإنَّ ذلك الاتفاق سوف يخفض من الخلافات المستمرة حول السيطرة على موارد النفط في العراق، وذلك من خلال إيداع الإيرادات الكلية للنفط المصدّر من حقول إقليم كردستان في حساب مصرفي لحكومة الإقليم لدى البنك المركزي العراقي أو أحد المصارف المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، وهذه الخطوة تعدّ من ضمن الخطوات التي يجب أن تُنفذ ضمن النظام الاتحادي في البلاد والتي أعاقت تنفيذه سابقاً الخلافات المستمرة حول السيطرة على الموارد، إنَّ عملية تعظيم الإيرادات النفطية، الذي ظهر كمحصّلة للتسوية السياسية بين حكومة الإقليم وحكومة المركز سيُساهم في تحقيق نمو في إنتاج وتصدير النفط بصورة كلية، وذلك لأنَّ مبيعات نفط إقليم كردستان ستُجرى عبر شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، وهذا يعني أنَّ جميع واردات النفط من إقليم كردستان سوف تبوّب ضمن الإيرادات العامة للدولة العراقية، بصرف النظر عن مقدار تلك الإيرادات.

V. الخاتمة:

يشكّل الاتفاق النفطي نقطة ارتكاز مهمة في تصفير المشكلات بين الإقليم والحكومة المركزية بدءاً من سن وتشريع القوانين المعطلة التي تخص الجانب الاقتصادي لا سيَّما قانون الموازنة العامة لعام 2023، وقانون النفط والغاز، وسيشكل الاتفاق نقطة جذب مهمة للاستثمارات الأجنبية في القطّاع النفطي في إقليم كردستان بعد توقف عمل الشركات المستثمرة في الإقليم عقب صدور قرار المحكمة الاتحادية في شباط من عام 2022، بعدم دستورية قانون النفط والغاز الذي شرعه برلمان إقليم كردستان، وقد أعقب ذلك القرار صدور قرار من محكمة التحكيم الدولي في باريس بإيقاف تصدير النفط من عبر خط الأنابيب من حقول كردستان النفطية إلى ميناء جيهان التركي كونه غير قانوني، وبالتالي وبعد توقيع ذلك الاتفاق، من غير المستبعد أنَّ نرى بعض التطورات الإيجابية في العلاقة بين بغداد وأربيل، وإن كان ذلك الشيء مرتبط بمدى الإرادة السياسية لطرفي الاتفاق، ومدى صمود ذلك الاتفاق لأطول مدة زمنية ممكنة.

وفي الواقع هناك عدة مكاسب للاتفاق النفطي بين بغداد وأربيل، فذلك الاتفاق سيمنح النفط المستخرج من الإقليم شرعية قانونية، كذلك فإنَّ الاتفاق النفطي يجبر طرفيه على التوافق بشأن أي قانون وطني للنفط والغاز مستقبلاً، فضلاً عن ذلك، فإنَّ العوائد المالية والوضع التعاقدي لنفط إقليم كردستان ستكون أكثر شفافية ووضوحاً لجميع الجهات الرقابية، سواء البرلمان أم مؤسسات المراقبة المالية العالمية، وبما يتعلق بالناحية المالية، فإنَّ ذلك الاتفاق سيُسهم في تعظيم الإيرادات النفطية للحكومية المركزية، وفي الوقت نفسه سيُسهم في تأمين وصول الرواتب والمستحقات المالية لإقليم كردستان من قبل الحكومة المركزية بصورة منتظمة.

وبالرغم من أهمية ذلك الاتفاق النفطي بين بغداد وأربيل ومكاسبه الاقتصادية والمالية للطرفين، وما سينتج عنه على الصُعد الأخرى، إلا أنَّ كل ذلك يتوقف على الإرادة السياسية لأطراف الاتفاق، ومدى الرغبة والقدرة على صمود ذلك الاتفاق لأطول فترة زمنية ممكنة، فالاختبار الحقيقي لطرفي الاتفاق سيكون في تنفيذ بنود ذلك الاتفاق بصورة سليمة، ومدى المقدرة على تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية التي سوف تبرز مع تنفيذ بنود ذلك الاتفاق، فالقدرة على تجاوز تلك التحديات تكون من خلال إنتاج مقاربة براغماتية لطرفي الاتفاق تغلب فيها المصلحة العامة على المصالح الفئوية والحزبية الضيقة.